فوضى المصطلح اللساني

د. وليد محمد السراقبي

تُقسم اللغة من وجهة النظر التداولية والتواصلية إلى مستوى عام وآخر خاص، وهذا المستوى تمثّله المصطلحات في كل علم من العلوم؛ ذلك أنَّ أهل كل علم محتاجون إلى الإيجاز والاختصار ليتحقق لهم التواصل فيما بينهم في حقول اختصاصهم. ولا يقوم الوجود الحقيقي لهذه المصطلحات إلا بإنماء المفردات الجديدة، وبإعادة نشر المفردات أو التراكيب الناجزة بمعانٍ جديدة.

وقد شغلت قضية نقل المصطلح وترجمته الباحثين والمفكرين في نقل العلوم منذ رفاعة الطهطاوي وحتى يومنا هذا، فعُقدت في سبيل ذلك مؤتمرات وندوات، وأقرَّت توصيات وتوصيات، وإذا ما حاولنا تلمُّس ذلك في الواقع لم نقع إلاّ على سراب خادع.

وليست قضية المصطلح اللساني بمنجاة عن قضية المصطلح العلمي، ولاسيما أن اللسانيات أقرب إلى العلم منها إلى غيره، ذلك أنَّ قارئ كتب اللسانيات المترجمة منها أو الموضوعة بالعربية تتخطّفه أمواج الفوضى المصطلحية ما بين مغرب الوطن العربي وشرقه، وهو ما يحول دون فهم هذا العلم فهمًا دقيقًا صائبًا.

وقبل أن نحاول سَبْر أغوار فوضى المعضلة المصطلحية اللسانية لا أجد بأسًا من الوقوف عند مفهوم المصطلح، ثم أدلف إلى تلمُّس ملامح المشكلة المصطلحية اللسانية وكشف مسبباتها، لأخلص من بعد – إلى تلمُّس الطريف بأناة وصبر وتصبّر نحو وضع الحلول التي لا أدَّعي حتميتها أو تأبيها على المناقشة.

إن المصطلحات مفاهيم ومنظومات دالة مأخوذة من منظومة الدوال اللغوية، فهي غير مفصولة عن دلالاتها اللغوية[١]. إلاّ أنها تغدو مستقلة كلما أوغلت في ميدانها التخصصي. فهي ألفاظ انحرفت دلالاتها عن أصل وضعها فدخلت ميدانًا خاصًا من الدلالة، يُفصح عنها ويكشفها سياقها العلمي، الذي أصبحت حكرًا عليه من بعد[٢].

وإذا حلا لبعضهم أن يجانب الصواب فيعقد الصلة بين المصطلح والعلوم التقنية فيقصره عليها أو يخصّه بها، فإنّ المصطلح – في حقيقة الأمر – ليس كما يرى هؤلاء؛ ذلك أن الحقيقة المصطلحية تبسط أجنحتها على ألفاظ الحضارة كافة، وتنضوي تحتها ألفاظ علوم الاجتماع، والحياة الإنساينة، والحياة العامة، فلا تبقى حكرًا على العلوم التقنية أو محصورة فيها[٣].

فكل لفظ له ثلاثة مستويات، الأول: المعنى الاشتقاقي، وهذا المستوى مرتبط بجذر اللفظ في الطبيعة، وهو معنى إلى الثبات أقرب. والثاني: المعنى العرفي، فالعادة تعطي اللفظ معناه، وهذه العادة يندرج تحتها الاتفاق والمواضعة والعرف والتقاليد، وهذا هو الذي يتغير من عصر إلى عصر. والثالث: المعنى الاصطلاحي، وهذا المعنى مرتبط بالمستويين الأولين مع تثبيت أحد جوانب المعنى باتجاه معيار دائم، وهذا المعنى المعياري ثابت لا يتغير.

وتتضح المعضلة المصطلحية في الدراسات اللسانية المترجمة أيَّما اتضاح، من دون تفريق بين الكتاب الجامعي أو الموضوع للمختصين. فقد كان أصحاب

(1) المزيني، د. حمزة: التحيّز اللغوي، سلسلة كتاب الرياض، ع ١٢٥، ٢٠٠٤م.

(2) المسدي، د. عبد السلام: قاموس اللسانيات، ص ٨٧.

(3) الخطيب، أحمد شفيق: منهجية بناء المصطلحات، مجلة مجمع اللغة العربية، مج ٧٥، ج٣، ص ٥٠٣.

الترجمات مدفوعين بالرغبة في إشاعة هذا العلم الجديد في الساحة العربية، وتيسير الثقافة اللسانية الجديدة ونشرها، وتحقيق السبق والريادة في تقديم مفاهيمها في زحمة العلوم والاختصاصات، ذلك أن التّرجمة أهم الوسائل التي تُسلك في وضع المصطلح، وهي مقدّمة على التعريب، ذلك أنَّ فيها سعة أفق استيعاب مضامين الألفاظ الأعجيمة في اللغة العربية(٤).

وقبل أن أصل إلى تحديد أسباب الفوضى المصطلحية في الدراسات اللسانية، يحسُن بي أنْ أعرض نماذج عما أقول. ولتكن البداية بمصطلح (اللسانيات) الذي أصبح عَلمًا على هذا الفرع من الدراسات اللغوية، فقد بلغت المصطلحات التي استُعملتْ في التعبير عنه ثلاثة وعشرين مصطلحًا بدءًا من (اللانغو يستك)، و(فقه اللغة)، و(علم اللغة)، و(علم اللغة النظري الحديث)، مرورًا بـ(الألسنية)(٥)، وَ(الألسنيات)، وَ(اللِّسنيات)(٦)، و(اللسانيات)(٧)، وهو آخر الأسماء التي اصطلح عليها المعنيون. فقد ظهر أول مرَّة سنة ١٩٦٦م في الجزائر،

(4) الشهابي، مصطفى: المصطلحات العلمية، ص ٩٣.

(5) يظن بعض الدارسين أن هذا المصطلح خاص بالمغرب عامة وتونس خاصة، والصواب فيه أن أول استعمال له كان في فلسطين ثم نما وترعرع في لبنان. وأول من وضعه أوغسطين مرمرجي الدومنيكي سنة ١٩٣٧م، في كتابه (المعجميَّة العربية على ضوء الثنائية الألسنية السامية)، الصادر عن مطبعة الآباء الفرنسيين في القدس. قاموس اللسانيات/ ٦٩.

(6) جرى تداول هذا المصطلح في المغرب العربي، وهو مأخوذ من (اللِّسْن)، ومعناه: اللغة والكلام إذا كان واضحًا بيِّنًا. ولم يُكتب لهذا المصطلح الشيوع – كما يرى د. المسدي لأنه كالمهجور، وميزانه الصرفي على قدر من الشذوذ، وبنيته غير متآلفة المقاطع نبا عنه الذوق، ولذا تخَّلى عنه مستعملوه بسرعة. قاموس اللسانيات/ ٧١.

(7) انظرها مسلسلة في: المسدي، د. عبد السلام، قاموس اللسانيات/ ٧٢.

وكان موضع اتفاق المختصين في الندوة التي أقامها (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية) في تونس في سنة ١٩٧٨م، ثم احتضنه المختّصون في ندوة اللسانيات المعقودة في دمشق سنة ١٩٨١م، ووضع الدكتور **عبد السلام المسدي** كتابه (قاموس اللسانيات) وصدر سنة ١٩٨٤م. وبذلك يكون أبناء العربية قد توحّدوا على مصطلح واحد «بعد أن توزّعته سبل الاستعمال فصاغ له الصائغون من العبارات ما يناهز العشرين»[٨]، كما رأينا من قبل.

وعلى الرغم من كل ذلك يأتي الدكتور أحمد مختار عمر ليخرق هذا الإجماع ويعود إلى زجّنا في مصطلح (الألسنية) فنعود عودنا على بدئنا. بل يختار هذا المصطلح ليطلق على عدد كامل من مجلة عالم الفكر الصادر سنة ١٩٨٩م، وقد افتتح بحث للدكتور **أحمد مختار عمر** نفسه بعنوان (المصطلح الألسني وضبط المنهجيَّة)، مع إقراره هو نفسه بأن هذا المصطلح ليس أكثر انتشارًا من مصطلحي (علم اللغة) و(اللسانيات). وحجته أن مصطلح (علم اللغة) بحاجة إلى إيضاح مجاله وحدوده ومنهجه، لأنَّ مناهج كثيرة تقلَّبت عليه، ومرَّ بمراحل كثيرة، فقيل: علم اللغة الحديث، وعلم اللغة العام. إلى جانب أن هذا المصطلح – علم اللغة – يلتبس بتعليم اللغة، وأن مصطلح اللغوي يدلُّ على الشخص الذي أتقن عدة لغات. وأن كلمة (لغة) لم تكن تُستعمل قديمًا بمعناها المعروف الآن، وإنما كانت تستعمل بمعنى (اللهجة)، فلم ترد لفظة (لغة) في القرآن الكريم، وإنما ورد فيه كلمة (لسان). أما مصطلح (اللسانيات)، فقد احتج لذلك بأن مصطلح علم اللغة الحديث غير خاص

(8) المزيني، د. حمزة: التحيز اللغوي/ ٢١٣.

بلغة معينة، وإنما يدرس اللغات كلها ويحلل أي مستوى منها فمعنى الجمعية ملحوظ في وظيفة هذا العلم، ولذا يناسبه لفظ الجمع (ألسن) بدلاً من (لسان). وبأن التصرف في مصطلح (ألسنية) أسهل من (لسانيات)، فمن السهل أن تقول: دراسات ألسنية بدلاً من دراسات لسانياتية. ثم إن مصطلح (لسانيات) – وفق رأيه – ملبس هل هو منسوب إلى (اللسان) أم إلى (اللسانيات). وهذا المحظور يزول عندما يُستعمل مصطلح (ألسنية) اسمًا للعلم، فعند النسبة إلى الجمع (ألسني) يكون المراد النسبة إلى (العلم). أما عند استعمال مصطلح (لساني) فإن النسبة تكون إلى (اللسان) بمعنى (اللغة) لا بمعنى العلم[٩].

وعلى الرغم من ذلك يأتي مترجمًا (الموسوعة اللغوية) لـ(**ن. ي. كولنج**) ليضعا مصطلحات عدة في مقابل مصطلح (Linguistics) فيقولا: علم اللغة، ألسنية، علم اللغويات، اللسانيات، علم اللغات، وعليك أيها القارئ أن تختار وهذا برهان على جهلهما بما أصبح مستقرًّا في هذا الميدان من مصطلحات، وعلى افتقارهما إلى الدقة الناجمة عن متابعة ما يحدّ من دراسات، أو أنه ليس لهما من الترجمة إلا وضع الاسمين على غلاف الموسوعة، ولعلَّ هذا هو الأكثر رجحانًا من غيره، ومن ثمَّ إغفالهما مسألة السياق في أثناء الترجمة والاكتفاء بما تنجدهما به المعجمات الثنائية اللغوية، وهذا ليس مما ينبغي أن يقوم به متضلع (!) في الترجمة.

وفي كتاب (الألسنية الحديثة واللغة العربية: دراسة تحليلية تطبيقيَّة لنظرية الحكم النحوي والربط على اللغة العربية)[١٠]، يستعمل مؤلِّفه مصطلحات

(9) عمر، أحمد مختار: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيَّة: ٨– ٩.

(10) صدر هذا في العدد ٤٠ من سلسلة (كتاب الرياض)، نيسان ١٩٩٧م، وهو من تأليف (د. محيي الدين حميدي) أحد المشاركين في الموسوعة اللغوية المذكورة من قبل.

(اللغويات) و(اللغويات العامة)، و(الألسنية) لأداء المفاهيم التي يؤدِّيها مصطلح (اللسانيات). ويستعمل مقدم الكتاب **سعد السويح** غير ما مصطلح، فيقول: اللسانيات، وعلم اللغة، وغير ذلك(١١).

ويستعمل د. محمد زياد كبَّة أيضًا عدة كلمات عند ترجمته كتاب (جون ليونز) الذي يحمل عنوان (**تشومسكي**)(١٢)، فيضع مقال (Linguistics) مصطلحات: اللسانيات، وعلم اللغة، والنظرية اللغوية، والنظرية اللغوية الحديثة، والأعمال النحوية، والمصطلح الأخير أغر بها وأبعدها عن الصواب(١٣).

صحيح أن لمصطلح (الألسنية) منزلة من التجريد عن طريق النسبة النعتية إلى لفظ خالص الاسمية يتفق اشتقاقيًا مع المصدر الصناعي، ويتصف بالطواعية لاشتقاق نعوت كثيرة منه، نحو: ألسنيّ، وألسنيِّين. إلا أن هذا المصطلح «وجد صعوبة في التمثُّل في أذهان المختصين فعدلوا عنه، لأنه ظل متلبِّسًا باسم النسبة إلى الجمع»(١٤). وهو في الوقت نفسه خروج مصطلح اللسانيات الذي كان موضع إجماع في غير ما ندوة أُقيمت في شرق الوطن العربي ومغربه، ثم إنه يتسم بالاتساق من جهة، والتجريد العالي من جهة ثانية، وشمولية التصور من جهة ثالثة(١٥).

---

(11) للاستزادة في تعرف مثالب الكتاب انظر: مراجعات لسانية، ج٢ مقال (الجرأة على نشر العبث)، ص٧٣ وما بعدها، ففي ذلك غناء عن إعادته هنا.

(12) صدر هذا الكتاب عن النادي الأدبي في الرياض، ط١، ١٩٨٧م.

(13) ليونز، جيون: تشومسكي، النادي الأدبي، الرياض، ط١.

(14) المسدي، د. عبد السلام: قاموس اللسانيات: ٧٠.

(15) نفسه/ ٧٢.

ولنزيد الأمر وضوحًا لابأس من أن نقف عند أمثلة أخرى ففي الإحصاء الذي قام به المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر[١٦]، للمقابلات العربية التي وُضعت في مقابل المصطلحات الإنكليزية:

١- phonem.

٢- Allophone.

٣- Phone.

تبيّن أنَّ المصطلح الأول كان له أحد عشر مقابلاً، هي على التوالي: فونيم، صوتم، صوت/ صوتم، فونيم، فونيمية، صوتيم، صوت مجرد، صوتية، مستصوت، لافظ. وأن المصطلح الثاني وضع له ستة مقابلات: هي: ألوفون، صوتم تعاملي، ألوفون/ متغير صوتي، ألوفون، بد صوتية، ووقفت على مقابل سابع هو: مصطلح بديل صوتي في (**القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**) الذي أصدرته جامعة البحرين سنة ٢٠٠٢م بترجمة د. **منذر عياشي**.

وأما المصطلح الثالث (Phone) فكانت له أربعة مقابلات هي: فون، صوت، صوت لغوي، صوت كلامي، ووقفت على مقابل خامس في الموسوعة المذكورة منذ قليل، وهو مصطلح (صويت). أما عدد عينات الدراسة فكان تسع عينات.

وتباينت المصطلحات المقابلة لـ (Morpheme) والمصطلحين المرتبطين به، وهما: (Allomorph) و(Morph)، فكانت على التالي:

١- Morpheme، ومقابلاته: مورفيم، صيغم، وحدة صرفية، مورفيمة، صرفية مجردة، صرفية.

(16) عمر، د. أحمد مختار: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيَّة، ص ١٢.

٢- Allomorph: ألو مورف، شكلم، متغير دلالي، بد صرفية.

٣- Morph: مورف، تشكل[١٧].

ومن الأمثلة كذلك مصطلح (Lexeme) الذي وُضعت له مصطلحات عربية هي[١٨]: وحدة معجمية، لكسيم، مفردة مجردة، معجمية، مفردة معجمية، مادة لغوية، مَأْصل[١٩]:

وكذلك مصطلح (diachronic) الذي وُضعت له المقابلات الآتية: تطوّري، متعاقب، تعاقبي، تاريخي، زماني، تعاقبية. ووضع محمد الخولي مقابلاً لمصطلح (affricate) مقابلاً هو: الانفجاري الاحتكاكي، وترجمة د. **محمد رشاد الحمزاوي** بـ(شديد) ووضع له د. **أحمد مختار عمر** مصطلحات: مَزْجي، مركَّب، شديد، رخو.

ووُضعت لمصطلح (assimilation) المقابلات الآتية:

١- عند **الخولي**: تماثل، مماثلة.

٢- عند **الحمزاوي**: شديد، تماثل.

٣- في **الموسوعة اللغوية**: مماثلة، تماثل، مجاورة، مشابهة، انسجام.

---

(17) نفسه، ص١٣.

(18) المسدي، د. عبد السلام: قاموس اللسانيات: ٢٠٧، وبكرو، أوزاولد: القاموس الموسوعي الجديد: ١١١٤، وكنج، ن،ي: الموسوعة اللغوية ١٠٢٣.

(19) قاموس اللسانيات: ٢٠٧، والقاموس الموسوعي الجديد: ١١١٤، والموسوعة اللغوية/ ١٠٢٣.

٤– في **القاموس الموسوعي**: إدغام[٢٠]، مماثلة، مجاورة، استيعاب.

فإذا كان أمر المصطلح اللساني على ما ذكرناه، وهذا لا يعدو أن يكون نماذج معدودة، فهل نستطيع بعد صور الفوضى التي رأينا أن نتفق مع الدكتور محمود فهمي حجازي الذي ادَّعى أن بناء المصطلح اللساني مستمرٌّ على نحو من الاطراد والخلاف المحدود؛ وأن استخدام هذه المصطلحات المطّردة — وفق رأيه – يحسم الخلافات المحدودة في المصطلحات. ولاسيما أن الدكتور محمود حجازي نفسه أشار إلى أن (ريمون طحان، قد استعمل مصطلحين مختلفين للتعبير عن مفهوم واحد، فقال: العلوم اللغوية، والعلوم الألسنية، والألسنية، وسمَّى المختصين فيه باللغويين والألسنيين. وأنّ صالح القرمادي في ترجمته كتاب (جان كانتينو): (دروس في علم الأصوات العربية) الصادر سنة ١٩٦٦م سمَّاه علم اللغة، وأطلق على المختص في ذلك اسم (اللغوي)، وأطلق مصطلح (الألسنية) ذا الأصل المشرقي على علم اللهجات، وسمّى المختص باللهجات (ألسنيًا). وقام الدكتور **أحمد مختار عمر** في البحث الذي تكرَّر ذكره باختيار مصطلح (الألسنية) ليطلقه على علم اللغة، وساق من الحجج الكثير، ومعلوم أن مصطلح (علم اللغة) و(الألسنية) ليسا مترادفين = فهل بعد ذلك كله يُقبل من الدكتور محمود حجازي ادّعاء الاطراد

(20) ترجمة هذا المصطلح بـ(إدغام) غير صحيحة، ذلك أن الإدغام تغيّر صوتي يؤدي إلى حرف مشدَّد كما في (بدَّد). أما المصطلح (assimilation) فيراد به تحوّل صوتين مختلفين اختلافًا نسبيًا إلى صوتين متقاربين نسبيًا، أو متماثلين، كما في إبدال (اصتلح) إلى (اصطلح)، و(ازتهر) إلى (ازدهر)، فتماثل (التاء) و(الطاء) لا يعد إدغامًا، وكذلك في التاء والدال. انظر: حجازي، د. محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ط١، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ص ١٦٦– ١٧٠.

وقلة الخلاف في المصطلح اللساني.

وليس الأمر مقصورًا على التعدّدية في المصطلح اللساني فحسب، بل يتعداه إلى تعدد رسم اسم العلم عند المترجمين بل عند المترجم الواحد. ولأضرب على ذلك مثالين فقط، أولهما من كتاب الدكتور محيي الدين حميدي الآنف الذكر، فقد ورد فيه اسم اللغوي المشهور **تشومسكي** مرة بهذا الرسم، ومرة أخرى برسم (**شومسكي**). أما المثال الثاني فهو من القاموس الموسوعي الجديد السابق ذكره أيضًا، فقد ورد فيه اسم اللساني (troubetzkoy) في صفحتين متتاليتين على النحو الآتي: تروبيزكوي، ثم تروبيتسكوي. وقل الأمر نفسه بالنسبة إلى اللغوي الفرنسي الشهير (**فردينان دي سوسير**)، فليس ثمة أدنى اتفاق على رسم موحّد لاسمه.

كل ذلك فضلاً عن الخطأ في وضع المقابل الصحيح للمصطلح الأجنبي أو ترجمته، على نحو ما نجده في ترجمة (universal) الذي يترجمه اللسانيون العرب بـ(عالمي)[٢١]، فيقولون في (universal grammer)[٢٢]، النحو العالمي أو القواعد العالمية. وإنما المقصود به: الكليات العامة التي تشترك فيها اللغات جميعها. وترجم د. محمد زياد كبة مصطلح (Arbitrary) بـ(كَيْفي)، وهذا

(21) القاموس الموسوعي الجديد: ١١٣٧، والموسوعة اللغوية/ ١٠٥٧.

(22) ترجمها محيي الدين حميدي وزميله في الموسوعة اللغوية بـ(عالميات النحو)، وترجمها المسدي في قاموس اللسانيات بـ(كوني). ولم أجد أحدًا ترجمه بـ(كليات)، وهو الصواب، إلا د. محمد زياد كبة في ترجمته كتاب (مدارس اللسانيات: التسابق والتطور) لـ(جفري سامسون)، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ.

مصطلح فلسفي يُراد به الهيئة القارة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته. والصواب في ترجمته: اعتباطي أو عشوائي. وكذلك ترجمته – أعني د. كبة – مصطلح (Uneversal Substantiqe) بـ(العالميات الحقيقية) وهو مصطلح لا مؤدًّى له، والصواب: الكليات الجوهرية أو الكليات الموضوعية[٢٣].

إن لهذه الفوضى أسبابها الكثيرة، من بينها:

١– الارتجالية والحماسية.

٢– الفردية وادعاء السبق والريادة، وانعدام الروح الجماعية.

٣– تعدُّد مشارب اللسانيين ومصادرهم.

٤– النعرة القطرية.

٥– الجهل بأصول علم المصطلح.

٦– انعدام المنهجيَّة الموحَّدة في التعريب.

٧– تولِّي دور النشر – وهي في الغالب ملك لأفراد – إصدار المعجمات المصطلحية.

٨– عدم وجود هيئة عربية قومية يقتصر العمل فيها على الميدان المصطلحي.

٩– الخلط بين الشرح والتفسير والمصطلح، كقولهم في: Etymology علم تاريخ الكلمات، والصواب: التأثيل، أو التأصيل.

١٠– غياب المبادئ المصطلحية.

إن المصطلح المثال لابد فيه من شروط حدَّدها كل من (**هيربيرت بيشت**)،

(23) مراجعات لسانية، ج١، ص ١٦٣.

و(**جينيفر دراسكاو**)، ومنها[٢٤]: وجود الحافز الواضح لوضعه، واستغناؤه عن الشرح والتفسير، وخلوه من الزيادة والحشو، والاستغناء عن الترادف والتعددية المعنوية، والاتسام بدرجة العالمية، والقابلية للاشتقاق، والاتفاق مع القواعد التركيبيَّة للغة[٢٥]، والإيجاز غير المخل بوضوحه، والدقة المتناهية، والوحدة، وتحميل المصطلح مفهوم مدلوله وموافقته في المعنى والبنية[٢٦].

وكذلك ثمة صفات يجب أن يتلبَّس بها واضعو المصطلحات، ومن أهمها: البراعة في لغتين على الأقل، وإتقان الاختصاص العلمي، والأرضيَّة التراثية العلمية في الاختصاص، والدافعيَّة، والموهبة والكفاية، والخضوع لبرامج تأهيل مرسومة في وضع المصطلح وترجمته وتعريبه، والقدرة على التخلّي عن الأنانية والعمل بروح الجماعة، والثقافة الشاملة المنفتحة.

وقد يقول قائل: إنَّ ثمَّة معاجم كثيرة ضمَّت كثيرًا من المصطلحات الخاصة

(24) بيشت، هربرت، وجينفر دراسكاو: مقدمة في المصطلحية، ترجمة د. محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص ص ١٦٦– ١٧٠.

(25) التفت علماؤنا – رحمهم الله –إلى هذه الناحية فأقرُّوا أن لكل لغة خصائص معيَّنة؛ فالألفاظ الأعجمية – على سبيل المثال – لا توزن، لأنَّ الوزن الصرفي في العربية متوقف على معرفة الأصلي والزائد وهذا الأمر لا يتحقق في اللفظ الأعجمي. ومن هنا لا يمكن أن تطرد الأسماء الأعجمية في الأوزان العربية على أساس من التأصيل والاشتقاق أو الطبيعة الصوتية، فيمتنع لذلك صوغ قواعد عربية لمادة غير أصيلة في العربية. انظر: بوبو، د. مسعود: أثر الدخيل على العربية في عصور الاحتجاج، وزارة الثقافة بدمشق، ط١، ١٩٧٨م، ص ١١٨.

(26) الخطيب، أحمد شفيق: منهجية بناء المصطلحات، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٧٥، ج٣، ص ٥٣٠.

باللسانيات، مثل: **معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ومعجم علم اللغة التطبيقي، وقاموس اللسانيات**، وغيرها وغيرها، وإليها يكون المفزع ومنها تُؤخذ الاستشارة.

إلا أن هذه المعجمات – مع تقديرنا لكل من أسهم في وضعها – يمكن أن نتفق مع المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر في **جملة** الصفات التي تتسم بها، ومنها:

١– الفردية، فهي ليست أكثر من جهود قام بها فرد أو مجموعة أفراد.

٢– لا تتفق في منهجيَّة معينة في الوضع المصطلحي.

٣– ليست مستوعبة المصطلحات كلها.

٤– ليس فيها شرح للمصطلح يحدِّد مفهومه على غرار معاجم المصطلحات في هذا العلم، مثل معجم (oxford) للسانيات، ومعجم (Liguistics And Phonetics) لـ (David Crystal) وغيرهما.

٥– أنَّ فيها مصطلحات واشتقاقات غير متسقة مع لغة اللسانيات، نحو: التأسيم (Nominalisation)، و(ميتا متغير) في مقابل (Natauariable)، والتبئير في مقابل (Facabryation) و(موجوز) في مقابل (Abreviation).

٦– الترادف: وهو مفضٍ إلى اللبس المصطلحي؛ لأنه يوحي بوجود فروق دلالية لا وجود لها أصلاً، وهذا يؤدي إلى إيجاد صعوبة في التواصل.

٧– التداخل المصطلحي كاستعمال واضعيها مصطلحي (حرف) و(صامت) للتعبير عن مفهوم واحد.

٨– الاستخدام الملبس للمصطلح بوضع مصطلح تراثي لأداء مفهوم حديث، مما يؤدي إلى التمزق والحيرة بين دلالة التراث ودلالة الحداثة. وقد سبق لي أن عرضت لمثل اللَّبْس في استخدام مصطلح (**الإدغام**) مقابلاً لـ

(Assimilation) وما هو بذاك[٢٧].

وإذا كانت بعض الاصطلاحات الصوتية الموروثة عن علماء العربية تتسم بشيء من الثبات والاستقرار، فلا خلاف بينهم حول دلالة مصطلحات مثل: حلقي، وحنكي، وشفوي، وأسناني، إلا أن ثمَّة مصطلحات خالفت ما اتُّفِق عليه في المصطلح التراثي، كتقسيمهم الاسم إلى منصرف وغير منصرف، والأول يقبل علامات الإعراب الثلاثة وهي الضمة، والفتحة، والكسرة، والثاني لا يقبل إلا علامتين هما: الضمة والفتحة وقد وضع لهذا النوع مصطلح (Triptote)، فعاد اللغويون فترجموه بـ(**ثالوث إعرابي**)[٢٨]، وترجمه عبد الصبور شاهين بـ(ذو الأحوال الإعرابية الثلاثة) و(**المتصرِّف**) [٢٩]. وهذا الأخير له في التراث العربي دلالة أخرى. وترجم المسدي مصطلح (Diptote) بـ(**ثنائي الصرف**)، وهو عند عبد الصبور شاهين (**ذو حالتين إعرابيتين**) (**غير المنصرف**).

ولا يخفى أنَّ هذه الفوضى المصطلحية سينجم عنها فوضى أخرى في فهم مداليل هذه المصطلحات من جهة، والقطيعة الثقافية والعلمية بين مشرق الوطن العربي ومغربه والدليل على ذلك أن ثمةَ كتبًا تُترجم في المغرب تعود بالفائدة على المشارقة والعكس صحيح؛ ذلك أن مضمون علم اللسانيات سيكون (اللغة) عند مترجم، و(الكلام) عند آخر، و(اللسان) عند ثالث. فلا قيمة لأي كتاب

(27) ومن ذلك أيضًا التعبير عن (Nominative) بمصطلحي (حالة الرفع) و(الفاعلية)، وهما مصطلحان متباعدان وملبسان.

(28) قاموس اللسانيات، ص ١٧٧.

(29) فلشر، هنري: العربية الفصحى، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص٢٢٤.

مترجم إذا لم يقم صاحبه بتفريق واضح بين المفاهيم الثلاثة من خلال التدقيق في وضع مصطلحات دقيقة تعيِّن كلاً منها.

بعد هذا العرض لهذه الفوضى هل هناك إلى خروج من سبيل؟ إن سبيل الخروج يمكن أن نجملها في الجوانب الآتية:

١– منها ما يتعلَّق بالمصطلح والمعجمات الخاصة به.

٢– منها ما يخص واضعي المصطلح أفرادًا ومؤسسات.

٣– منها ما يخصُّ السبل التي يمكن نهجها في وضع المصطلح.

أما ما يخصّ المصطلح فيمكن أن نفرده بالنقاط الآتية:

أ– التأصيل التراثي، ذلك أن الاتكاء على غير العربية في كل مجالات الحياة لا يعدو أن يكون انتقاصًا من قيمة لغتنا العربية، وتعبيرًا عن الإيمان بقصورها عن الوفاء بحاجاتنا التعبيرية، وعن أن تكون هذه اللغة لغة التفكير والعلم والتقنية.

وقد أكّدت ندوة وضع المصطلحات المعقودة في الرباط سنة ١٩٨١م أولوية التراث في وضع المصطلحات، وهذا من البَدهيّ بمكان، ذلك أن اللغة العربية معروفة بغناها على صعيد الفكر والحضارة. فقد كان لها اليد الطولى في تقديم معين ثرٍّ من المصطلحات عبر تاريخها الطويل. وكانت لغة العلماء، بل لغة الشعوب التي دخلها الإسلام، وكانت وحدها لغة العلم لا تنازعها أية لغة أخرى مكانتها تلك، فهي وسيلة الكتابة؛ ووسيلة الحوار إذا تنافرت أصول العلماء.

وقد تقصَّى المؤرّخ **فيليب حتّي** عدد الألفاظ العربية التي دخلت الإنكليزية فكانت خمسة آلاف كلمة، وارتقى المستشرق (**آرثر جفري**) هذا العدد إلى

الضعف[٣٠].

إن الحفريات المصطلحية في التراث، والتنقير الدؤوب في نصوصه بغية تسجيل الكلمات الجديدة والربط فيما بينها من بعد، كل أولئك خطوة لا غنى عنها في تقديم أنماط الاستعمال وتمثيلها[٣١]. ولنا من مصطلح (اللسانيات) خير مثال، فقد سبق أن رأينا أنه قد وضع له ما يناهز عشرين مصطلحًا، مع أنه سبق لابن سيده (-٤٥٨هـ) ذكره في مقدمة كتابه (المحكم)، فلو اطلع عليه المختصون لكفاهم مؤونة الفوضى والتشتت في المصطلح.

إن المصطلح «الأصيل المستمد من التراث، أو ذلك المسكوك بالوسائل المتاحة... يجب أن يكون الهدف الأسمى لوضع المصطلح العربي»[٣٢].

والمصطلح التراثي الأصيل أفضل من أي مصطلح أوربي مركّب. ولأضرب على ذلك مصطلح (Point articulation) الذي ترجم إلى (موضع النطق) مع أنَّ في تراثنا العربي مصطلح (**المخْرج**)، وهو أكثر إيجازًا واختصارًا، وليس أقل أداء للمعنى من المصطلح الأول.

ب- الدقة المتناهية: لأن دقَّة المصطلح وتناغمه المبنوي وخصوصيته، كل ذلك كفيل بالدفع به إلى ميدان الاستعمال وإزاحة ما سبقه من مصطلحات قد لا تصل إلى مستوى رقته وتناغم مبناه. وسأضرب على ذلك أمثلة من المصطلح

(30) منهجية بناء المصطلحات، ص ٤٩٨.

(31) التحيز اللغوي.

(32) الضبيب، د. أحمد محمد: اللغة العربية في عصر العولمة، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١م.

الطبي، فقد عرّبت كلمة (Perition) إلى (بريطون) و(بريتون) مع أن في تراثنا مصطلح (صفاق)، وهذا المصطلح بقي مضمنًا في معجم (**دورلندا**) على مدى خمس وعشرين طبعة. ومثل ذلك مصطلح (arote) أو (aorta) الذي عُرِّب إلى (أرطي) مع أن في تراثنا مصطلح (الوتين) أو (الأبهر).

وما تقدّم ذكره من أمثلة وهي أكثر من أن تُحصى، يردّ على من يتهم تراثنا بالمحدودية في الساحة العلمية بالمصطلحات المناسبة متذرعًا بكثرة المفاهيم، أو بقصر عمرها، أو بعجز المصطلح التراثي عن منافسة ما استقرَّ من المصطلحات. إنَّ من المؤسف حقًا أن نجد لسانيًا مثل **د. عبد القادر الفاسي الفهري** يحذر من استعمال المقابلات العربية التراثية، لأنّ ذلك – في رأيه – يخلق توهّمًا بصدق المصطلح العربي[٣٣].

ج– مراعاة النمط اللغوي العربي وإغفال النحت: من ذلك المصطلحات المبدوءة بـ(السابقة الإنكليزية) (inter) كما في (inter lextual) والمراد بها (بين نصيَّة). وباللجوء إلى النحت تُرجمت إلى (بينصيّة) ومثلها (بيصائتي). وفي هذه الطريقة نأي عن النموذج اللغوي العربي[٣٤]. وإفضاء إلى إدخال صيغ لا تنسجم والموازين العربية الصرفية والاشتقاقية[٣٥].

والنحت – على أنه موجود – قليل الاستعمال قديمًا وحديثًا. ففي العيِّنة التي كانت تضم ثلاثة معاجم عدد جذورها (١١٢٣٣) مصطلحًا، لا يتجاوز عدد المصطلحات المنحوتة ١٣ مصطلحًا، كما بيّن الباحث أحمد شفيق

(33) المصطلح الألسني وضبط المنهجية، ص ٥٨٣.

(34) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢٢٧.

(35) المصطلح الألسني وضبط المنهجية، ص ٥٨٧.

الخطيب. وأضاف أيضًا أنّ عدد المنحوتات الشائعة الناجحة لا تزيد على (مئة) عدًّا، أي بنسبة (٠.٥%)[٣٦]، وهي نسبة ضئيلة جدًا تدفع الباحث إلى تنكّب هذه السبيل في وضع المصطلح ما وسعه ذلك.

د- ترك الترادف والاشتراك والتضاد، ذلك أنَّ لكل مصطلح دلالة على مفهوم معرفي في مجال معرفي ما، وتعدُّد المترادفات مفضٍ إلى فوضى فهم الدلالة من جهة، ومؤشر على ضبابية المصطلح من جهة ثانية[٣٧]. ولذلك أجدني مدفوعًا إلى مخالفة الدكتور محمود فهمي حجازي الذي ذهب إلى أن بعض اللغات كاللاتينية تميّز بين مصطلحي (**الجر**) و(**الإضافة**)، لذلك ارتأى أن يُستعمل هذان المصطلحان مقابل مصطلحي (gonitive) و(dative). وفي تراثنا النحوي يُطلق مصطلح (**الإضافة**) على حروف الجر أيضًا، فيقال عنها: حروف الإضافة، لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم، لذا أرى أن يقتصر على مصطلح (**الإضافة**) فحسب، ويترك أمر الفصل بين الحرف والاسم إلى التحليل السياقي.

٥- إيجاد المشابهة أو المناسبة أو المشاركة بين المدلول اللغوي للمصطلح ومدلوله الذي استقرّ عليه في الاصطلاح[٣٨].

٦- الربط بين اللفظ أو سياقه المصطلحي، فلا مانع من أن نجد مصطلحات مثل: النموذج، والمثال، والمنوال. إلاّ أن كلَّ واحد منها له سياقه

(36) منهجية بناء المصطلحات: ٥٢٢.

(37) قاموس اللسانيات /١.

(38) وهذا – أحد المبادئ التي أقرّتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات الجديدة المعقودة بتاريخ ١٨- ٢٠/ ٢/ ١٩٨١م.

النوعي تصوُّرًا واستعمالاً، لأن أي اقتطاع لهذا المصطلح أو ذاك عن سياقه سيكون مدعاة إلى الغموض واللّبس في استعماله من جهة، والحدِّ من محاولة إيجاد مصطلح أكثر دقة للدلالة على المصطلح الأجنبي. وكلّ ذلك إنما يكون في اطلاع المستعملين للمصطلح في نسيج البحث العلمي(٣٩).

أما ما يتعلّق بواضعي المصطلح أفرادًا ومؤسسات، فيوصى بما يأتي:

١– الاهتمام بقضيّة التأصيل المصطلحي في المرحلة الجامعيّة، ووضع مقرّر خاص بالمصطلح والمصطلحيّة في كل حَقْل تخصّصي.

٢– حَصْر مصطلحات التخصُّص الدقيق لوضع مقابلات لها على نحو يحقق الفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات من جهة، والروابط بين كل المصطلحات المنتمية إلى حقل دلالي واحد من جهة أخرى.

٣– تواصل الجهود العلمية فيما بين المصطلحين وتوحيدها والتخلي عن الأنانية من جهة والنُّعَرة القطرية من جهة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الدكتور حمزة المزيني أن بعض المشارقة استعمل مصطلح (**علم الأصوات الوظيفي**) في مقابل المصطلح الأجنبي (phonology)، وهو مصطلح مقصور على الدلالة على اهتمام واحد من جملة اهتمامات العلم الذي يُطلق عليه، وأن بعض المغاربة اقترح مصطلح (**الصِّواتة**) وهو مصطلح أعمّ وأشمل إلاّ أنه غير منتشر بسبب عدم اطِّلاع المختصين عليه، أو بسبب النّعرة القطرية أيضًا. ومثل ذلك مصطلح (صَوْتم) الذي اقترح مصطلح (صوتية) بديلاً عنه(٤٠).

٤– تتبع المصطلح في كل اللغات العالمية أو الدوريات والمجلات التي تصدر

(39) المزيني، د. حمزة: التّحيّز اللغوي/ ١٢.

(40) التحيز اللغوي /٢١٤.

في العالم، ووضعها أمام أصحاب الشأن والاهتمام سواء أكانوا مؤسسات أم أفرادًا[٤١].

٥- توحيد المصطلحات ومنهجية وضعها.

٦- إنشاء كلية خاصة للترجمة.

٧- إنشاء بنك مصطلحي.

٨- وضع المعاجم المختصَّة بكل حقل دلالي.

٩- إنشاء مركز خاص يقوم بترشيح الأعمال التي تنبغي ترجمتها وفق أسس علمية صارمة، ثم تقويم الأعمال بعد ترجمتها، وفي إنشاء هذا المركز تشجيع للتواصل العلمي من جهة، ومنع تكرار الأعمال المترجمة من جهة ثانية، وتوحيد للمصطلح من جهة ثالثة. والأمثلة على فوضى الترجمة وفوضى الكتب المترجمة أكثر من أن يحصرها عدّ، فثمة ثلاث ترجمات لكتاب سوسير، ومثلها لكتاب **تشومسكي**، وأخرى لكتاب (**الثورات العلمية**) كما ذكرنا من قبل، وهكذا تضيع الجهود.

١٠- وضع المعاجم ذات الاختصاص الواحد التي تمحِّض المفاهيم والمتصوَّرات، ليصبح للعلم أدواته التي يختزل أصحابه بها مسالكهم في التدارس والتواصل. وتعميمها وتدارسها وعقد ندوات للوقوف على محاسنها ومثالبها للعمل على تلافيها. وهذه المعاجم يجب أن تتصف بالصفات الآتية على الأقل[٤٢]:

أ- مقابلة المصطلح بالتعريف الذي يكشف مفهومه ويبيِّن حدوده لا

(41) الخوري، شحادة: العربية لغة العلم، مجلة مجمع اللغة العربية، مج٧٣، ج٤، ص ٨١١.

(42) قاموس اللسانيات /٩٦.

الاكتفاء بمجرد وضع مقابل عربي له.

ب– الدقة والشمول، فلابد من وضع هيكلية دقيقة محكمة تنأى به عن التداخل في المفاهيم.

ج– أن يخلو من الترادف والاشتراك والتضاد.

د– أن يقتصر على إيراد مصطلحات العلم المخصوص به.

هـ– انطلاقة من رؤية شمولية للدوال والمدلولات.

و– احتواؤه على الشرح وضرب الأمثلة.

ز– أن ينزل المصطلح ضمن شبكة الدوال الفنية التي يتبناها ذلك العلم بالذات، فلا يعزل اللفظ عن حقله الدلالي أو سياقه المصطلحي.

ح– أن يكون متعدد الألسنة أو ثنائيًا على الأقل.

فظهور القاموس المختصّ تجسيد لإحدى منعرجات العلم الحاسمة في مسيرته، وأولها:

١– التأسيس.

٢– تأسيس المنظومة الاصطلاحية.

٣– تأسيس فلسفة العلم. وهو بالتالي يمحِّض المفاهيم والمتصوَّرات ويجعل للعلم أدواته التي يختصر فيها أصحابه سبلهم في التواصل والمدارسة[٤٣].

٤– يجب أن يتصف واضع المصطلح بدقة المعرفة بما يريد إطلاق تسمية مصطلحية عليه، وبالمقدرة اللغوية على اختيار اللفظ المناسب وسعة المخيلة لإيجاد الرابط بين الاسم والمسمَّى. وقد مثَّل د. حمزة المزيني على ضعف المقدرة اللغوية لدى الذين حاولوا وضع مصطلح مقابل لـ (Linguistics) ذلك أنهم

(43) قاموس اللسانيات /٨٨.

وضعوا أكثر من ٢٢ مصطلحًا كما رأينا من قبل، قبل أن يستقرّوا على المصطلح الأخير (**اللسانيات**)، هذا مع وجوده في **المحكم لابن سيده** المتوفى سنة (٤٥٨)[٤٤].

أما السُّبُل التي يمكن سلوكها في وضع المصطلح، فيمكن حصرها في:

١– الترجمة: وهي الخطوة الأولى التي يمكن الابتداء بها إذا أعيتنا سبل الحصول على المصطلح عبر الحفريات التراثية. وهي المرحلة التي يمكن سلوكها في سبيل تخطِّي عامل الزمن، وتليها مرحلة تهذيب المصطلحات المترجمة وتهذيبها. وفي هذه المرحلة لابد من توافر جملة من الشروط الفنية والموضوعية، منها[٤٥]:

١– معرفة المصطلحات باللغتين المنقول إليها والمنقول منها.

٢– معاينة الحقول الدلالية في اللغتين أيضًا، ففي ذلك ضمان لتلافي فوضى الترجمة.

٣– إيجاد التناسب بين الحقول الدلالية في اللغتين.

٤– هجر ما ليس له مقابل في اللغة المنقول إليها.

ب– التوليد: وهو يشمل:

أ– التوليد المعنوي عن طريق المجاز والتضمين.

ب– التوليد المعنوي/ المبنوي، عن طريق الاشتقاق والنحت، والتركيب، والترجمة، والتعريب الجزئي.

ج– الاشتقاق واستغلال أوزان اللغة العربية وصيغها.

---

(44) التحيز اللغوي /٢١٠.

(45) انظر: سواعي، محمد: أزمة المصطلح في القرن التاسع عشر، ص ١١٦، والمصطلح الألسني، ص ٥٨٦.

د- الإقلال من النحت، كما في Allomorph فعدت (allo= بَدْ)، و(morph صرفي)، ونحت منها مصطلح (بَدْ صرفي)، وفي Allophone= بَدْ صوتي. وهذا المنهج قال به الأمير مصطفى الشهابي في (**معجم الألفاظ الزراعية**)[٤٦]، فجعل هذه الخطوات تالية لخطوة الترجمة. وتبنَّى هذه الخطوات عبد القادر الفاسي الفهري من بعد[٤٧]. وجعل كل منهما خطوة التعريب التي سنخصها بالحديث في الفقرة التالية، آخر الخطوات. ففي دراسة أجراها **د. وجيه عبد الرحمن** جعل ميدانها ٣٠ ألف مصطلح في معاجم الطب والتشريح، انتهى إلى أن التوليد بالاشتقاق قد كان من ١٥٠ جذرًا لغويًا فقط، وفي هذا بيان لأهمية الاشتقاق في توليد المصطلح[٤٨].

٢- التعريب: وهو على خلاف الترجمة، فإذا كانت الترجمة تُعْنى بنقل المصطلح من لغته الأم إلى مقابل له في اللغة العربية، فإنَّ التعريب يُعْنى بنقل المصطلحات من اللغة الأجنبيَّة وتطويعها لملائمة الذوق العربي في النطق؛ أي هو صقل اللفظ الأعجمي وإخضاعه لنهج العربية وإعطاؤها جنسية لغوية عربية[٤٩].

إن الترجمة والتعريب مسلكان متلازمان يُفضيان إلى نمو اللغة العربية

(46) الشهابي، مصطفى [نقلاً عن: الخوري، شحادة: التعريب والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٧٣، ج٤، ص٨٠٩].

(47) المصطلح الألسني، ص ٥٨٣.

(48) منهجية وضع المصطلحات، ص٥١٧.

(49) المبارك، محمد: فقه اللغة، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٢م، ص ٢٩٢، وعالم الفكر، مج١٩، ع٤، ١٩٨٩م، منهجية وضع المصطلحات، ص ٥٠٦.

ومواكبتها الحضارة وبناء نهضة جديدة، ويحققان للغة العربية بعديها القومي والإنساني، هذين البعدين اللذين سعى الاستعمار من قبل والعولمة من بعد إلى تعطيل العربية عن أدائهما، وسعى إلى رسمها بميسم التخلُّف، فجعل – عن طريق محاولة إحلال اللغة الأجنبية محلَّ اللغة – الأم – العربية عقدة لدى أبنائها، يرفعون عقيرتهم بين الحين والآخر في التعبير عن مصاعب التعبير بها.

وليس التعريب يتناقض مع دراسة اللغة الأجنبية ولا يقف ضد تعليمها أو تعلُّمها، لأنَّ الاستمرار في تعلُّمها أمر ضروري في مواكبة العربي غيره من العلماء وتعرّف منجزاتهم العلمية، وآخر ما توصَّلوا إليه فيسد بذلك الهوَّة التي بين تحصيله العلمي وبين التطور العلمي الذي حصل عبر أجيال متطاولة، وهو من جهة دليل على التواصل مع اللغات الأخرى(٥٠). بل على العكس من ذلك يعدُّ التغريب خنقًا للعربية وإحقاقًا للطوق عليها، ومانعًا من تطوّرها، وجعلها مقصورة على الأحاديث اليومية فحسب(٥١).

وللتعريب – كما يبيِّن الأستاذ **شحادة الخوري** أربعة موجبات، هي(٥٢):

١– النفسي – التربوي: ذلك أن اللغة جزء من تكويننا النفسي.

٢– المِهْني – الاجتماعي: فاللغة وسيلة التفاهم والتخاطب بين أصحاب الاختصاص الواحد.

٣– الثقافي القومي: فالعربية أهم سمات قوميتنا وأخص خصائصها.

٤– الروحي – الحضاري: فالعربية لغة الحضارة والعقيدة والتراث.

---

(50) منهجية وضع المصطلحات، ص ٥٥٥.

(51) منهجية وضع المصطلحات، ص ٥٥٥.

(52) الخوري، شحادة: التعريب والمصطلح. مج٧٣، ج٤، ص ٨٠٥.

وقد تعدَّدت مواقف العلماء من مسألة التعريب في المصطلحات عامة، فذهب **العلايلي** إلى مخالفة القدماء مخالفة تامة في قضية التعريب وخرج إلى قصره على الأعلام وبعض المصطلحات العلمية والتقنيَّة المستعصية والشائعة شيوعًا عالميًا(٥٣).

وذهب الدكتور **أحمد مختار عمر** إلى أن تعريب المصطلح اللساني يؤدي إلى دخول ألفاظ غريبة على لغتنا وبمفاهيم ليست منها، مما يسبِّب نفور الذوق العربي. وهذا النفور يمكن التخفيف من حدَّته بالتزام صَبْغ المصطلح بالصبغة العربية أو المنهج العربي في الاشتقاق(٥٤).

والذي أذهب إليه أنَّ هذا التخوُّف لا مبرر له إذا التزمت قواعد وضوابط معيَّنة في تعريب المصطلح؛ لأن الاقتصار على التعريب عن طريق الترجمة فحسب أمر يتسم بالاستحالة سواء في العربية أم في غيرها، ويتسم باللاواقعيَّة، وبأنَّ فيه عرقلةً للفكر العربي والعلم العربي والإبداع العربي. وفيه إلى جانب ذلك تقديم حجج جاهزة لأعداء العربية للوقوف في وجه تعريب التعليم إلى أن توجد المصطلحات اللازمة له وتتكامل(٥٥).

إن التعريب ليس من المسائل المستجدَّة في لغتنا، فقد كُتبت فيه مصنَّفات، ووُضعت له قواعد وأصول، وكانت لعلمائنا فيه نظرات؛ فقد خصَّه **الجواليقي** بمصنَّف خاص سمَّاه (**المعرَّب**)، ولابن جني أيضًا كتاب يحمل هذا الاسم، ووضع السيوطي كتابه (المهذَّب فيما ورد من المعرَّب). وكتب **الوزير ابن كمال**

(53) العلايلي، عبد الله: تهذيب المقدمة اللغوية، دار النعمان، بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٨٤.

(54) المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية: ص ٥٨٦.

(55) منهجية وضع المصطلح، ص ٥٢٦.

باشا كتابًا بعنوان (تعريب الكلمة الأعجمية)، ولم يكن الأمر مقصورًا على تعريب الألفاظ أو المصطلحات، بل كان لتعريب الرمز ظهور واضح، فهذا **أبو العز الجزري** يضع في كتابه (**الجمع بين العلم والعمل**) ٦٣ رمزًا منها أحد عشر حرفًا من حروف المعجم، وواحد وعشرون رمزًا منقلبًا عنها. واستخدم **أبو الحسين القلصادي** (ت٨٩١هـ) حرف (م) للدلالة على مربَّع العدد، وحرف (ك) من (كعب) للدلالة على المجهول المرفوع إلى القوة الثالثة. حتى إن كلمة (Cube) مأخوذة منه. واستعمل كذلك حرف الجر (إلى) للإشارة إلى عملية الجمع، و(إلاَّ) للتعبير عن عملية الطرح[٥٦].

فالتعريب اللفظي أمر ضروري ووراءه تقف جملة دوافع يلخِّصها الباحث الأستاذ **ممدوح خَسَارة**[٥٧] في:

١- عظمة النشاط الترجمي.

٢- ضيق الوقت لتوليد المصطلح.

٣- ضعف المقدرة اللغوية في التوليد المصطلحي.

٤- كثرة المعرَّبات.

ولست ههنا في معرض التفصيل في هذه القضيَّة وبيان المنهجيَّة التي ينبغي اتباعها، فقد كُتبت في ذلك الدراسات المطوَّلة، وعُقدت لذلك المؤتمرات. ولكن حسبي أن ألخِّص المنهجيَّة في الأصول الآتية:

١- تعريب المصطلح وتوحيده ووضعه قيد الاستعمال ونقل المعاني

(56) الترابي، د. دفع الله: تعريب الرموز، مجلة مجمع اللغة العربية، مج ٧١، ج١، ص ٤٣.

(57) خسارة، ممدوح: نحو منهجية للتعريب اللفظي: مجلة اللغة العربية، مج ٧٣، ج٤، ص ٧٤٨ وما بعدها.

والأفكار.

٢– المراجعة الدائمة للمعاجم المختصَّة لاستيعاب المصطلحات الجديدة وإجراء التبديل بين مصطلح أفضل وآخر مفضول.

٣– المراعاة الصوتية والمبنوية.

٤– مراعاة النطق السهل في رسم الألفاظ المعربة.

٥– الضبط بالشكل للمعرَّب حرصًا على صحة نطقه.

٦– تفضيل اللفظة الواحدة على العبارة.

٧– مراعاة الإيقاع الصرفي العربي دون الوزن الصرفي.

٨– النقل وفق مقتضى حروف العربية البحتة من غير زيادة فيها(٥٨).

فالأسلم «أن نقول: يُنقل الحرف الأعجمي إلى أقرب الحروف العربية إليه، مع مراعاة طبيعة النطق المعاصرة لذلك الحرف في لغته»(٥٩). وقد سبق للأمير مصطفى الشهابي أن سمَّى هذا المسلك بـ(التعاجم) بدلاً من التعريب، أي نطق الأسماء والألفاظ وفق ما ينطق بها الأوروبيون، وبيَّن أنهم عندما يقتبسون من العربية كلمات فيها أحرف ليست في لغتهم لا يُضيفون إلى لغاتهم أحرفًا جديدة. ومثال ذلك أن الفرنسيين عندما فَرْنسوا كلمة (قبَّة) قالوها بلفظها

(58) انظر مناقشة وعرضًا لهذه المسألة وموقف العلماء منها في: نحو منهجية للتعريب اللفظي للأستاذ ممدوح خَسَارة؛ مجلة مجمع دمشق، مج ٧٣، ج ٤، ص ٧٥٢ وما بعدها.

(59) نحو منهجية للتعريب اللفظي، ٧٥٩.

(**Kobba**) بالكاف ولم يضيفوا إلى لسانهم حرف القاف[٦٠].

فإذا ما أُدخلت حروف من اللغات في لغتنا، فإنه «لن يطول الوقت – والحالة هذه – حتَّى تصبح أبجديتنا خليطًا من حروف شتَّى»[٦١].

٩- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح. مثال ذلك مصطلح (قابلية المطل)، فالأفضل تعريبها بـ(مَطُولية) لأنها صالحة للاشتقاق من (مطل يمطُل).

وبعد، فلعلّي لا أكون كثير التشاؤم إذا رددت مع د. عبد السلام المسدي أنَّ كل أصحاب الاختصاص «يجتمعون على أضعف الإيمان فيما يتحاورون به إلا نحن المشتغلين بدرس الظاهرة اللغوية، والعاكفين على علم قوانينها غوصًا على أسرارها الخفيَّة ونواميسها الكامنة فلم نتوحَّد على كلمة العلم ومصطلحه»[٦٢]، ولكن لعلنا نتَّحد.

(60) الشهابي، مصطفى: ملاحظات لغوية اصطلاحية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٣٧، ج١، ص ١٠.

(61) المصدر السابق، ص ٧٥٩.

(62) المسدي، د. عبد السلام: قاموس اللسانيات، ص ٦٥.